

البحرينية وصلت إلى أرحب آفاق التطور والتألق... فعاليات قانونية وقضائية:

المرأة في القضاء تمارس عملها بحرفية أسوة بالرجل

البلاد بشينة قاسم



يكون جماعياً على مستوى الدولة ومؤسسات المجتمع المدني. وبهذه المناسبة، التقى "البلاد" نخبة من أهل الخبرة والاختصاص، مستعرضة معهم آمال وتطلعات المرأة البحرينية في المجال القانوني والعدلي، نحو مزيد من العطاء والإنجازات..

تحتفل مملكة البحرين في الأول من ديسمبر من كل عام بيوم المرأة البحرينية، تقديراً وعرفاناً بدورها الفاعل في نهضة وتنمية مجتمعتها، إذ لا يمكن أن ترتقي المجتمعات دون أن تمثل فيه المرأة دورها الفعال والمنتج، ولما كانت قضايا المرأة نضالية بطبيعتها، حيث ارتباط أهدافها بحدوث تغيير جذري في بنية المجتمعات، فإن العمل من أجلها يتطلب أن



• منى الكواري



• أسامة العوفي



• أمينة مبارك



• جواهر العبد الرحمن



الارتقاء بوضع المرأة مجهود مجتمعي للإعلام فيه دور كبير

أشارت القاضية منى الكواري إلى أن الناظر في الجوانب الدستورية والقانونية التي توفرت للمرأة البحرينية بفضل المبادرات القيمة للقيادة الرشيدة يجعل من مسألة بحث المعوقات الخاصة بعمل المرأة موضوعاً متجاوزاً، فليس ثمة تحديات أو عقبات إلا ما تفرضه طبيعة العمل في هذين المجالين سواء تعلق الأمر بالرجل أو المرأة، مشيدة بدور وسائل الإعلام في مواكبة الخطاب التنويري لجلالة الملك وقريته عاهل البلاد رئيسة المجلس الأعلى للمرأة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، فيما يتعلق بالارتقاء بالمرأة البحرينية بشكل عام والقانونية بشكل خاص، فقد وصلت البحرينية إلى أرحب آفاق التطور والتألق، وتنتقل إلى مزيد من المثابرة من قبل وسائل الإعلام على هذا النهج بحسبان أن الارتقاء بوضع المرأة هو مجهود مجتمعي مشترك للإعلام فيه دور كبير فيه، قائلة: "قيض الله للمرأة البحرينية في هذه الربوع المنيعة التي كانت موطن حضارة وازدهار منذ آلاف السنين من نذل أمامها كل الصعاب في شخص عاهل البلاد، الذي وضع أساس ما أضحت تتمتع به المرأة البحرينية من مكانة متميزة في جميع المجالات، وهو ما تعزز بفضل العناية الشخصية والمتابعة الكريمة والدعم الشخصي من قريته عاهل البلاد المفدى رئيسة المجلس الأعلى للمرأة التي لولا سعيها الدؤوب في المضي قدماً بالمرأة البحرينية ولولا ذلك ما كان لنا نحن نساء البحرين أن ننعم بما يتيسر لنا من أسباب التألق، فشكراً جزيلاً لهما وسدد الله خطهما وحقق بهما ولهما ما يصبون إليه من رفعة وعزة للبلد وابتاهن رجلاً ونساء".

النيابة العامة توفر بيئة مساندة للمرأة من أعلى الهرم حتى أسفله

وحول مكانة المرأة البحرينية في مشهد التفكيث القضائي والعدلي، قال رئيس التفكيث القضائي ورئيس لجنة تكافؤ الفرص في النيابة العامة أسامة العوفي، إن عضوات السلطة القضائية يشارن عملهن بشكل اعتيادي لا يختلف أبداً عن أداء بقية أعضاء النيابة، وهن يتحملن المسؤولية كاملة، ويبدلن أقصى الجهد في سبيل إنجاز أعمالهن، وقد استحققن الترقية إلى الدرجات الأعلى إلى أن وصل العنصر النسائي لدى النيابة العامة إلى درجة المحامي العام ورتاسة نيابات ومكاتب ذات أهمية في هيكل النيابة، مشيراً إلى حجم التنسيق بين النيابة العامة والمجلس الأعلى للمرأة فيما يتعلق بإدماج احتياجات المرأة من خلال لجنة تكافؤ الفرص في النيابة العامة باعتبار أن المجلس الأعلى للمرأة هو بيت خبرة لجميع الجهات الرسمية وغير الرسمية في مملكة البحرين فيما يتعلق بجميع شؤون المرأة في المجالات كافة، ومؤكداً في سياق آخر أهمية ما تلعبه البيئة المساندة في كافة مجالات العمل للرجل والمرأة على حد سواء لتحقيق النجاحات، لافتاً إلى خصوصية العمل القضائي من حيث ضرورة توفير بيئة خاصة بسبب طبيعة المهام الجسام الموكولة للمرأة، والبيئة المساندة في النيابة العامة موجودة من أعلى الهرم وكذلك لدى الزميل والزميلة، وتتمثل في الدعم والمساعدة والتفهم لوضعية المرأة واحتياجاتها.

كرامة الأسرة البحرينية تستحق محاكم خاصة

وفيما يخص التعاون بين السلطة القضائية والسلطين التشريعية والتنفيذية في سبيل إزالة الفجوة بين النص القانوني والتطبيق، علقت رئيس

نيابة الأسرة والطفل أمينة عيسى مبارك، إلى أن النيابة العامة تطبق القانون الذي تسنه السلطة التشريعية، فإذا ظهر عند التطبيق بعض الإشكاليات فإن كثيراً ما تطرح على بساط البحث والدراسة وتعمل السلطة التشريعية في ضوء ما يقدم من ملاحظات على تريب وتحديث وتعديل القوانين، بما يمكن معه مواجهة الصعوبات أو التحديات في تطبيق النصوص القانونية.. وبسؤالنا لها حول أهمية إنشاء مبنى مستقل للمحاكم الأسرية، قالت: إن الوقائع والشكاوى الأسرية بصفة عامة تنصف بالحساسية الشديدة وتقوم في الغالب بسبب خلافات أسرية أو ممارسات غير منضبطة في حدود الأسرة، وأطرفها بالتالي هم من أعضاء الأسرة الواحدة، فنظرها يحتاج خصوصية تحفظ معها كرامة الأسرة البحرينية، ولهذا يكون من الأجدر النأي بالأسرة عن التواجد في أروقة المحاكم إذا ما توحد مقر دوائر المحاكم، لأن هذا من شأنه التأثير في الأسرة بكشف أسرارها أو إلحاق الضرر النفسي بأفرادها خصوصاً المرأة والطفل، وإيذاء مبنى مستقل للمحاكم الأسرية سوف يتم حل هذه النزاعات الأسرية من خلال إضفاء البيئة المناسبة للجو الأسري في المحكمة.

دور معهد الدراسات القضائية والقانونية في تمكين المرأة القانونية

وحول الدور الذي يضطلع به معهد الدراسات القضائية والقانونية في تعزيز الاستفادة من العمل القضائي نحو خدمة أغراض التنمية، تحديداً - المرأة - باعتبارها عنصراً تنموياً مهماً، أكدت هدى الدهام المسؤولة عن سلسلة البرامج والفعالية المقامة بمعهد الدراسات القضائية والقانونية بمناسبة الاحتفاء بيوم المرأة البحرينية، حرص معهد الدراسات على تركيز جهوده في إعداد برنامج توعوي متكامل للتعريف بدور المرأة في نظام العدالة البحريني، كما حرص أيضاً على تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في جميع برامجها الهادفة إلى بناء قدرات العاملين في المجال القانوني والعدلي وتعزيز التراكم المعرفي لديهم.

ويأتي هذا التوجه بتعزيز وتطوير دور المرأة البحرينية في العمل القضائي والقانوني وفقاً لاستراتيجية عمل المعهد المنبثقة من مبادئ الوثيقة الاستراتيجية

للمجلس الأعلى للقضاء ورؤية مجلس أمناء المعهد، وذلك من خلال منح المرأة مقاعد للمشاركة في الأنشطة التدريبية بنوعيتها الأساسية والمستمرة سعياً إلى رفع قدراتها المعرفية والمهنية بشكل دائم، بالإضافة إلى تأكيد دور المرأة في إعداد برامج المعهد من خلال إشراف مشرفات واختصاصيات التدريب بالمعهد على اختيار البرامج التدريبية بدءاً من البحث عن أفضل الممارسات وتلمسي أهم التحديات التي تواجه تحقيق أداء أفضل للعمل القضائي والقانوني والنقاش مع كافة الفئات المستهدفة من التدريب للتعرف على احتياجاتهم التدريبية وحسن انتقاء الموضوعات وصولاً إلى إعداد وتنفيذ البرامج.

وتتلخص تقارير معهد الدراسات القضائية والقانونية إلى أن عدد الكوادر النسائية الوطنية العاملات في المعهد منذ عام 2008 قد وصلن إلى 7 نساء من أصل 11 موظفاً، أما بالنسبة لعدد المدربات اللواتي شاركن في عملية التدريب البرامج والتي نظمتها المعهد بالتعاون مع جهات عدلية محلية ودولية في شكل ندوات ومحاضرات، ورش عمل، مائدة مستديرة، فقد جاءت الإحصاءات خلال العام القضائي 2015 - 2016 بأن عدد المدربات قد بلغ 14 امرأة منهم أعضاء نيابة، أكاديميين، خبراء، قضاة، مستشارين.

وبالنسبة للنساء الذين قد تدربن في المعهد خلال العام القضائي 2015-2016، فقد بلغ عددهن 324 مشاركة من المجلس الأعلى للقضاء، والنيابة العامة وزارة العدل والشؤون الإسلامية الأوقاف، هيئة التريب والإفتاء القانوني، محامين، وزارة الداخلية، القضاء العسكري، مجلس الشورى والنواب، الأمانة العامة للمنظمات وغيرها من الجهات الحكومية.

وعن أبرز الفعاليات التي نظمتها المعهد تزامناً مع الاحتفاء بيوم المرأة البحرينية (المرأة في المجال العدلي والقانوني 2016) والتي بدأها المعهد منذ أكتوبر ولغاية نوفمبر 2016، فقد تمثلت في التالي: الندوة الافتتاحية (أكتوبر 2016)، تضمنت عرضاً تفضيلاً لأبرز محطات التطور الدستوري والتشريعي لحقوق المرأة البحرينية، ثم عقدت ندوة أخرى تبيانياً لدور مستشارات هيئة التريب والإفتاء القانوني في صياغة التشريعات الوطنية، تلتهما ندوة بعنوان "الوقاية والردع لمختلف مظاهر

العنف ضد المرأة"، كما تم عقد ورشة بعنوان "المرأة في الدستور البحريني"، وإضافة إلى ذلك تم عقد ندوة "خصوصية المرأة في العدالة الجنائية" وندوة "تعزيز حق المرأة في النفاذ المتكافئ للحق في التقاضي"، وذلك في ختام سلسلة البرامج والفعاليات التي أقامها معهد الدراسات القضائية والقانونية ما تشهده المرأة البحرينية من دعم وتمكين، وقد تتوج البرنامج بجلسة نقاشية بعنوان لقاء الرائدات بالوحدات وهي عبارة عن لقاء جمع رائدات العمل العدلي والقانوني بالجيل النسائي الواعد في هذا المجال. وكان الهدف من اللقاء استعراض التجارب الرائدة للمتحدثات ونقل خبراتهن للجيل الواعد مما يجعلهم على استعداد لاستثمار الفرص المتاحة والتغلب على الصعوبات وتطويع تأثير البيئة المجتمعية على طبيعة ومستوى المشاركة النسائية في كافة مجالات العمل.

هيئة التريب والإفتاء القانوني حصرت (58) أداة تشريعية ساهمت بالارتقاء بحقوق المرأة وزيادة الحماية القانونية

وحول تطور الحماية القانونية لعمل المرأة في الميدان القضائي والعدلي، ترى عضو هيئة التريب والإفتاء القانوني جواهر العبد الرحمن أن الجانب القانوني يشكل أحد المحاور الأساسية للوقوف على وضع المرأة وتقييم حقيقة دورها في المجتمع، ومدى تحقق المساواة بينها وبين الرجل، لذلك، كان من الضروري إلقاء الضوء على الحماية القانونية أو التشريعية للمرأة وتطورها، والذي يكون من ناحيتين الأولى مساهمة المرأة في إعداد وصياغة التشريعات، والثانية تطور التشريعات ذاتها التي تخص المرأة.

فيما يتعلق بمساهمة المرأة في إعداد وصياغة التشريعات فقد ساهمت هيئة التريب والإفتاء القانوني بصفتها هيئة مستقلة ذات طبيعة قضائية من خلال اختصاصها في إعداد وصياغة التشريعات في التأكد من خلو التشريعات من أي تمييز ضد المرأة لتكون متوافقة مع الدستور وغير مخالفة للنصوص الخاصة بالمساواة بين المرأة والرجل، ذلك أن وجود تمييز ضد المرأة في القوانين يعد مخالفة للدستور نفسه.

كما أن وجود المرأة كمستشارة قانونية في هيئة التريب والإفتاء القانوني منذ بدايتها في السبعينات كان له الأثر والدور المساند للمرأة، وكذلك وجود المرأة في السلطة التشريعية وتشكيل لجان متخصصة فيها مثل لجنة شؤون المرأة والطفل ودور المجلس الأعلى ساهم كذلك في تعزيز الحماية القانونية للمرأة.

وبالنسبة للتشريعات التي تخص المرأة، نجد أن المشرع البحريني لم يميز بين الرجل والمرأة في التشريعات بشكل عام، فمنحها ذات الحقوق التي أعطها للرجل، ثم جاء بتشريعات أو نصوص خاصة بالمرأة واستخدم كلمات والألفاظ متنوعة في نصوص نوعية تؤكد حقها في مختلف المجالات نظراً لطبيعتها وظروفها الخاصة ومنها (امرأة، نساء، أنثى، أم، زوجة، أخت، ابنه، أرمل، مطلقة، حيلى، موظفة، عاملة، مسلمة، بحرينية، ...) ومن الإنجازات التي تحققت على صعيد التشريعات وتطورها والتي ساعدت على تعزيز وحماية حقوق المرأة البحرينية ومساواتها بالرجل في مختلف المجالات، وهي التشريعات الخاصة بحقوقها السياسية، وحقوقها الوظيفية، وحقوق الأسرة والطفل، إلى جانب الحماية الجنائية للمرأة وغيرها، بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وميثاق العمل الوطني ودستور مملكة البحرين والتزاماتها الدولية بموجب الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

أما على صعيد تمكين المرأة البحرينية وتقلدها للمناصب العليا محلياً ودولياً، فقد زاد عدد النساء في المناصب التنفيذية والقضائية، وشملت الوزراء وكلاء الوزارات، والوكلاء المساعدين، وأعضاء السلك القضائي والقانوني، ورتاسة مجلس أمناء غرفة البحرين لتسوية المنازعات، وأصبحت النساء سفيرات، ومستشارة للأمين العام لجامعة الدول العربية، وغيرها من المناصب في مختلف القطاعات.

إلى ذلك، يمكن القول أن هيئة التريب والإفتاء القانوني حصرت (58) أداة تشريعية ساهمت بالارتقاء بحقوق المرأة وزيادة الحماية القانونية التي تتمتع بها المرأة البحرينية منذ بداية المشروع الإصلاحي الذي دشنته عاهل البلاد المفدى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ولغاية الآن، وهذه التشريعات متنوعة بين قوانين وأوامر ملكية ومراسيم وقرارات ولوائح في مختلف المجالات.